

المناهج المستخدمة في الدراسة

تمهيد

إن الهدف من اعتماد المنهج في البحث العلمي هو تمكين الباحث من تسييج بحثه وفق قواعد معرفية وأدوات علمية تقود الباحث نحو غرضه البحثي وفي إطار مقارنة منهجية تفضي في المحصلة إلى تحقيق غاية الدراسة وأهدافها وفق منظور المنهج الملائم.

ويعد موضوع المناهج العلمية من الموضوعات الجوهرية بالنسبة للدراسات والأبحاث وركنا أساسيا يتم الاستناد إليه كلما تعلق الأمر بكيفية معالجة الموضوع على مستوى المتن وخطة البحث.

1 مفهوم المنهج العلمي:

يعتبر مصطلح المنهج من الناحية اللغوية: الطريق الواضح والمستقيم.

أما اصطلاحاً، فيشير إلى الطريق الذي يسلكه الباحث من أجل الوصول إلى فهم صحيح وموضوعي لطبيعة الظواهر والحقائق.

فالمنهج إذاً: هو الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بها كذلك يعرف بأنه: مجموعة من المبادئ العامة والطرق الفعلية التي يستعين بها الباحث في حل المشكلات.

كذلك هو: طريقة وأسلوب اختيار وانتقاء وتنظيم واستخدام لأدوات وعمليات وإجراءات البحث العلمي بما يمكن الباحث من جمع الحقائق وتحليلها للوصول إلى فهم وتفسير الظواهر التي يدرسها بدقة وموضوعية ممكنة حيث تختلف تلك الطرق باختلاف الأساليب وطبيعة المشكلات. ومن التعاريف التي وصف بها كذلك

من طرف بعض العلماء المختصين انه: "فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الافكار اما من اجل الكشف عن الحقيقة او البرهنة عليها".

وقد اعطيت لمصطلح/المنهج عدة تعريفات كثيرة في مختلف الميادين، عرف على انه: الدراسة النظامية والصيغة المنطقية للمبادئ والادوات التي تستخدم في البحث عن الحقيقة في مجالات العلوم بصفة عامة.

كما عرف على انه طريقة تصور وتنظيم مجموعة من العمليات والاجراءات لبلوغ هدف معين يتعلق بفهم وتفسير ظاهرة معينة، حيث يخضع له الباحث في جميع مراحل البحث بدءا من جمع البيانات الى مرحلة استنباط النتائج.

2 أسس ومبادئ مناهج البحث العلمي

للمنهج العلمي مرتكزات واسس يقوم عليها منها:

● الموضوعية:

تعد من المبادئ العامة الأساسية في مناهج البحث العلمي التي يلتزم بها الباحث ليقوم بتوثيق الظواهر والأحداث كما هي دون تحيز لميوله او انصراف نحو عواطفه أو انفعالاته في اي مرحلة من مراحل البحث مستندا في كل ذلك على قوعد القياس والتجربة.

● تجنب التعميم الجزافي:

يجب أن يلتزم الباحث بالعلاقة المنطقية بين المقومات والنتائج حيث تكون المقومات مؤدية بصورة واقعية منطقية واضحة للنتائج ويجنب التعميم غير المنطقي للجزئيات على الكليات.

● مبدأ عدم الخلط بين المفاهيم:

يجب أن يكون الباحث على دراية كافية ووعي معمق بالمفاهيم المستخدمة في منهج البحث العلمي مثل مفهومي السببية والارتباط، حيث يشير مفهوم السببية الى أن أحد المتغيرين يكون بالضرورة سببا في حدوث الآخر بينما يشير مفهوم الارتباط الى أن وجود علاقة ارتباطية بين ظاهرتين

أو أكثر سواء كان ارتباطا ايجابيا حيث أن الزيادة في احدهما يرتبط بها زيادة في الأخرى، أو ارتباطا سلبيا حيث أن الزيادة في احدهما يرتبط بها نقصان في الاخر.

● الأمانة العلمية:

يجب أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في اسناد الأمور الى أصولها وأن ينسب الحقائق والنظريات الى أصحابها وأن يتحرى صحة الاسناد ودقة المصادر.

● التحديد الدقيق للمفاهيم والمصطلحات:

يجب أن يلتزم الباحث بتحديد المصطلحات والعمليات والخطوات المستعملة في بحثه لتمييزها عن غيرها من البحوث الأخرى، وأن يتجنب استخدام التعاريف الغامضة أو غير المتفق عليها بحيث يتعذر عليه حينها الوصول بها الى نتائج موثوق بها من خلال مفاهيم لم ترقى الى مستوى الاجماع.

3 خصائص المنهج العلمي:

يتميز المنهج العلمي بجملة من الخصائص التي تميزه وتجعله منهجًا فعالا لاكتساب المعرفة والتفاعل والوصول الى القصد العلمي.

ومن هذه الخصائص ما يلي:

● القابلية للتجربة:

يعتمد المنهج العلمي بشكل كبير على إجراء التجارب وجمع البيانات. هذا يسمح بتحقيق قياسات دقيقة واستنتاجات قائمة على الأدلة. الملاحظة والوصف.

• التفسير النظري:

يقوم المنهج العلمي ببناء نظريات لشرح الظواهر المرصودة. تلك النظريات تكون استنتاجات من التجارب والبيانات المتاحة بحيث تستخدم كقاعدة بيانات يستدل بها في اثبات الحجة والدفع بالبراهين.

4 أنواع مناهج البحث العلمي:

للمنهج العلمي تصانيف وأنواع متعددة تستخدم بحسب نوع البحث وميدان تخصصه ووفق حاجة الباحث وموضوع بحثه ومن هاته الأنواع نذكر ما يلي:

■ المنهج التاريخي (*Historical method*):

يستخدم في جميع المجالات الأكاديمية والعلوم بحث يستهدف جميع الحقائق العلمية عن طريق دراسة الوثائق و التسجيلات لأغراض التمحيص والتدقيق والاستنتاج، ويتفق العلماء على أن البحث وفق المنهج التاريخي: هو الطريقة العلمية الوحيدة لتفحص أحداث الماضي وتعقب الظواهر عبر أطر زمنية متعاقبة، وبالتالي ضبط وتسجيل الحدث التاريخي وفق توثيق علمي مسند، ويتعدى البحث في إطار المنهج التاريخي ليشمل ترتيب الأدلة ترتيباً زمنياً منطقياً يتوصل من خلالها الباحث إلى حقائق جديدة أو تعميمات سليمة ليس حول أحداث الماضي فحسب، بل الأحداث الحاضرة أيضاً.

■ المنهج الوصفي (*Description Method*):

يهدف استعمال المنهج الوصفي إلى تفسير المشكلة موضوع البحث وذلك من خلال وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من أجل فهمها ومعالجتها وإبراز خصائصها ومركباتها ووصف العوامل التي تؤثر عليها والظروف التي تحيط بها، فالبحث الوصفي لا يعتمد على الملاحظة السطحية أو العرضية في حل المشكلة قيد الدراسة، بل يتفحص مجال المشكلة وموضوعها من جميع الجوانب.

ويتبع الباحث في المنهج الوصفي الخطوات التالية:

1. اختيار موضوع المشكلة.
2. تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً.

3. وضع الافتراضات المتعلقة بالمشكلة.
4. اختيار وتحديد طرق جمع البيانات والمعلومات.
5. الدراسات المبدئية لموضوع المشكلة وجمع البيانات وتصنيفها وتنسيقها في تنظيم معين.
6. وصف النتائج وتلخيصها وتصنيفها.
7. تحليل النتائج وتفسيرها علميا من خلال العلاقة بين النتائج والفروض.
8. كتابة التقرير البحثي.

■ المنهج التجريبي (*Experimental Method*):

يتميز المنهج التجريبي بالدقة ووضوح النتائج المستخلصة من الدراسة المنجزة في إطاره، وتستخدم الملاحظة والتجربة حيث يبدأ الباحث بجزئيات وافتراضات محاولا التوصل إلى قضايا عامة، ورغم أن أسلوب البحث التجريبي يعطي أفضل نتائج في معامل العلوم الطبيعية، إلا أن العلوم الاجتماعية والنفسية والإدارية والتربوية أخذت تتوسع في الاستفادة من هذا المنهج، فهو يدرس الظواهر بتحديد أسبابها ووضع الافتراضات وتحديد العوامل التي تؤثر فيها وجمع المعلومات عنها، تم تحليل النتائج التي توصل إليها ومن جرّاء التحكم في تلك العوامل، يتوصل الباحث في النهاية إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج ويتعرف على التطورات الناجمة عن تغيير أحد العوامل بطريقة معينة.

■ المنهج المقارن (*Comparative Method*):

يلجأ الباحث إلى اختيار المنهج المقارن في دراسة ومعالجة الظواهر التي يصعب معالجتها بالبحوث التجريبية، ففي العلوم الطبيعية يمكن إثبات ظاهرة معينة عن طريق التجربة، أما في ميادين أخرى للأبحاث فيتم إثبات الظاهرة عن طريق مقارنة الحالات التي تحدث فيها تلك الظاهرة، بالحالات التي تخلو منها، وبالتالي كشف الارتباطات السببية بينها. ويستخدم كذلك المنهج المقارن عند اختبار الباحث لموضوع يراد منه المقارنة بين وضعيتين مختلفتين، كالمقارنة بين نمطين أو مؤسستين أو بلدين وفي مجالات محددة كما يستخدم في مقارنة الأنظمة والديانات، وفي البيئات الاقتصادية

والاجتماعية المتشابهة أو المختلفة بحيث، تستخلص أوجه التشابه والاختلاف.

ويتوسع استخدام المنهج المقارن ليشمل الدراسات العقائدية، التاريخية، الجغرافية والأدبية ويرجع السبب في قدرة هذا المنهج على استيعاب مختلف التخصصات العلمية إلى: قدرته على التمييز بين الخصائص والفروقات والتطور من خلال التفسير المنطقي وربط الأسباب بالنتائج.

■ منهج دراسة الحالة (Case study method):

يركز هذا المنهج على دراسة وتحليل حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات أو المفردات بدلا من دراسة جميع الحالات وإجراء دراسة عميقة ومحدودة من حيث الزمان والمكان والوحدات.

فمنهج دراسة الحالة يعتمد على اساس دراسة وحدة واحدة بدلا من مجموعة والباحث عند استخدامه لهذا النوع من المنهج، يجد أمامه مجموعة من أدوات وأساليب الجمع للمعلومات منها: الملاحظة، المقابلات، الوثائق، السجلات والاستبيان.

وتبرز أهمية استخدام منهج دراسة الحالة بشكل خاص، باعتبار أنه يساعد الباحث في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط الدراسات الرئيسية في العلوم الاقتصادية وغيرها من التخصصات، لأنها توفر معلومات معمقة وتبين المتغيرات والتفاعلات التي تتطلبها الدراسة بشمولية أكثر وتقود في معظم الأحيان إلى التوسع في مجال البحوث وخلق الرغبة في التطرق إلى بحوث جديدة وفي تكوين فرضيات الدراسات الأخرى في المستقبل، وتوضح التأثيرات المختلفة للمتغيرات بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي لها من خلال إعطاء تفسير واضح للنتائج المستخلصة وربطها بالعوامل المختلفة التي أدت إلى النتائج الحالية.

المراجع والمصادر

للتوسع والمزيد من التوضيح بخصوص المحاضرة نوصي بتصفح المصادر والمراجع التالية:

- محمد سامي راضي، *منهج البحث العلمي في المجال الإداري*، الإسكندرية: درا التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2012.
- احمد بدر، *أصول البحث العلمي ومناهجه*، الكويت: وكالة المطبوعات، 1973.
- كايد عبد الحق، *مبادئ في كتابة البحث العلمي والثقافة المكتبية*، دمشق: مكتبة دار الفتح، 1972.
- كمال دشلي، *منهجية البحث العلمي*، حماة: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2012.
- عبيدات ذوقان، عبد الرحمان عدس، *البحث العلمي مفهومه، ادواته، اساليبه*، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1983.